بحث بعنوان

ضمانات الحماية الجنائية للشهود في التشريع المصري والتشريعات المقارنة

إعداد

د. آية أيمن محمود موافي

المدرس بقسم القانون الجنائي

كلية الحقوق – جامعة دمياط

مُقَدِّمَةٌ

تُعَدُّ شهادةُ الشُّهُودِ من أهمِّ وسائلِ الإثباتِ في أغلبِ الدَّعاوى الجزائيَّةِ بمُختلفِ أنواعِها ومراحلِها، وقد تكونُ - في كثيرٍ من الأحيان - وسيلةَ الإثباتِ الوحيدةِ في هذه الدَّعاوى، فقد يتوقَّفُ عليها إدانةُ المُتَّهمِ أو تبرئتهُ من تهمةٍ منسوبةٍ إليه.

ويُعَدُّ الشَّاهدُ المُساعدَ الأوَّلَ للعدالة، وحجرَ الزاويةِ في مُكافحةِ الجرائمِ، فالشُّهُودُ "هُمُ أَعْيُنُ العدالة" وأدائها، كما قال الفقيهُ بنِشام^(١)؛ حيثُ يضطلعون بدورٍ فعَّالٍ طيلةِ مراحلِ الدَّعوى الجنائيَّةِ، فما يُقدِّمُهُ الشَّاهدُ من معلوماتٍ تُيسِّرُ على أجهزةِ العدالةِ مهمَّةَ الكشفِ عن الحقيقةِ في أكثرِ الجرائمِ خطورةً، ممَّا يحوِّلُ دونِ إفلاتِ الجناةِ من العقابِ.

وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ أداءَ الشهادةِ واجبٌ قانونيٌّ مفروضٌ على الشَّاهدِ، ولا يستطيعُ الامتناعُ عنه، وإلا تعرَّضَ للعقابِ؛ لذلك كان من الواجبِ توفيرُ الحمايةِ الجنائيَّةِ اللازمةِ التي تُمكنهم من أداءِ واجبهم على أكملِ وجه، خصوصًا مع الجزاءاتِ المُوقَّعةِ عليهم طبقًا للقانونِ في حالةِ تخلفهم عن أداءِ هذا الواجبِ.

لذلك سوف نتناولُ في بحثنا هذا مدى اهتمامِ المُشرِّعِ الجنائيِّ المصريِّ بتوفيرِ ضماناتِ الحمايةِ للشُّهُودِ، مع أهميَّةِ الدورِ الذي يقومون به، وحُجَّيتهِ في الإثباتِ، ومدى تناسُبِ هذا الاهتمامِ مع الضَّماناتِ التي وفَّرتها التَّشريعاتُ المُقارِنةُ لحمايةِ الشُّهُودِ.

أهميَّةُ الدِّراسةِ:

تكمنُ أهميَّةُ هذه الدِّراسةِ في أنَّ توفيرِ الحمايةِ للشُّهُودِ يعدُّ من الضَّماناتِ المهمَّةِ لتحقيقِ العدالةِ الجنائيَّةِ؛ وذلك نظرًا لأهميَّةِ الدورِ الذي يقومُ به الشُّهُودُ في إثباتِ ارتكابِ كثيرٍ من الجرائمِ، والتي لا يوجدُ أيُّ دليلٍ على ارتكابها إلا شهادةُ هؤلاء الشُّهُودِ، فكان من الضَّروريِّ توفيرُ البيئةِ الآمنةِ والتي تُلائمُ ونُسهِّلُ عليهم القيامَ بدورهم دونِ خوفٍ من تعرُّضهم هم أو أحدُ أفرادِ عائلتهم للخطرِ.

لذلك سَعَتُ غالبيةُ الأنظمةِ القانونيَّةِ إلى صياغةِ نصوصٍ تشريعيَّةٍ وبرامجٍ تكفلُ بها حمايةِ الشُّهُودِ؛

(١) Jeremy Bentham: عالم قانون وفيلسوف إنجليزي.

من أجل الحصول على شهادتهم، وتحقيق العدالة المنشودة دون الإضرار بهم، وفي المقابل ما زالت بعض الأنظمة القانونية - ومنها النظام المصري - لا يوجد بها قانونٌ مُستقلٌ أو حتى فصلٌ خاصٌ بحماية الشهود، ممّا يتنافى مع تحقيق العدالة الجنائية التي تقتضي توفير الحماية الجنائية لهؤلاء الشهود وعائلاتهم من أيّ تهديدٍ أو اعتداءٍ من قِبَل المجرمين؛ إمّا بدافع الانتقام أو بهدف إخفاء شهادتهم التي قد تكون الدليلَ الوحيدَ على ارتكاب الجريمة.

لذلك فإنّ هذا البحث من الموضوعات المهمة التي نأمل أن يُولِيَ لها المُشرِّع المصريُّ وسائرُ مُشرِّعي الدول العربية عنايةً؛ من خلال سنّ قوانينٍ خاصّةٍ لحماية الشهود وذويهم؛ من أجل تحقيق أهداف السياسة الجنائية، والتي تتمثّل في مكافحة الجريمة ومُعاقبة مُرتكبيها، وتوفير الأمن والاستقرار لجميع أفراد المُجتمع.

- مُشكلة الدّراسة:

تفاوتت التّشريعات في نطاق الحماية المُقرّرة للشهود؛ فمنهم من قَصَرَها على بعض الجرائم، مثل: جرائم الفساد وجرائم أمن الدولة، ومنهم من توسّع في نطاق الحماية وجعلها تشمل الجنايات والجنح المُعاقب عليها بعقوباتٍ مُشدّدة، ومنهم من مدّد الحماية لتشمل جميع الشهود الذين يُدلّون بشهادتهم في أيّ جريمةٍ أيّاً كان نوعها طالما أنّ شهادته من المُحتمل أن تُعرّضه هو أو أسرته للخطر، ومن ثمّ فإنّ التعرّض للحماية الإجرائيّة للشهود في هذا البحث يُثير مجموعةً من التساؤلات؛ ألا وهي:

ما مدى كفاية هذه التّشريعات في توفير الحماية اللازمة للشهود؟ وما مدى اهتمام المُشرِّع المصريّ بمسألة حماية الشهود مُقارنةً بالتّشريعات المُقارنة؟ وإلى أيّ مدى يستطيع المُشرِّع المصريّ مُجاراة التطوّر في مجال حماية الشهود وسنّ القوانين اللازمة لذلك؛ خصوصاً مع وجود مُحاولاتٍ سابقةٍ تتمثّل في مشروع قانون ٢٠١٣ الخاصّ بحماية الشهود والمُبلّغين والخبراء؟

- منهج البحث:

اتبَعنا في هذه الدّراسة المنهج التحليليّ المُقارن لمُختلف النصوص القانونيّة الخاصّة بحماية الشهود في القضايا الجنائيّة في ظلّ التّشريعات الوطنيّة والاتفاقيّات الدوليّة وتحليلها؛ من أجل الوصول إلى

أفضل الضمانات التي تكفل حماية الشهود وتطبيقها على المستوى الوطني.

- خطة البحث:

مقدمة.

المبحث الأول: إطار الحماية الجنائية للشهود في التشريع المصري.

المطلب الأول: ماهية شهادة الشهود.

المطلب الثاني: موقف التشريع المصري من الحماية الجنائية للشهود.

المبحث الثاني: إطار الحماية الجنائية للشهود على المستوى الدولي.

المطلب الأول: موقف الاتفاقيات الدولية من الحماية الجنائية للشهود.

المطلب الثاني: موقف التشريعات المقارنة من الحماية الجنائية للشهود.

الخاتمة.

المبحث الأول

إطار الحماية الجنائية للشهود

في التشريع المصري

الإثبات الجنائي هو إقامة الدليل لدى السلطات المختصة على حقيقة واقعة معينة، ويتميز الإثبات في القضايا الجنائية بخصوصية تميزه عن الإثبات في القضايا المدنية أو التجارية أو الشرعية؛ حيث يولي الشهادة أهمية بالغة؛ نظراً لأن كثيراً من الجرائم لا يمكن إثباتها إلا من خلال هذه الوسيلة من وسائل الإثبات^(١).

ونظراً لأهمية الشهادة في الإثبات الجنائي؛ لما تكتسبه من قوة ثبوتية أمام المحاكم، وبالتبعية أهمية الدور الذي يقوم به الشاهد في المسائل الجنائية^(٢)، فسوف نتناول كلاً من ماهية الشهادة، وتنظيم المشرع المصري لها، وذلك من خلال مطلبين.

المطلب الأول

ماهية الشهادة

أولاً- مفهوم الشهادة:

الشهادة هي: "دليل من الأدلة الجنائية التي يجمعها المحقق للوصول في القانون المصري إلى الحقيقة، وهي إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي، كما أنها إجراء من إجراءات المحاكمة، وهي أيضاً تقرير الشخص بما رآه أو سمعه أو أدركه بأي حاسة من حواسه"^(٣).

(١) د/ فوزية عبد الستار، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣٦٠/محمد السعيد القزعة، الحماية المقررة للشهود أمام المحكمة الجنائية الدولية، بدون دار نشر، ٢٠٢٣، ص ٧.

(٢) عبد الرؤوف مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، ٢٠١٣، ص ٥٩٣.

(٣) أحمد يوسف السولية، المركز القانوني للشاهد في الدعوى الجنائية - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق،

ويُقصد بالشاهد طبقاً لذلك: "الشخص الذي يُعاني ارتكاب الجريمة لأي حاسّة من حواسّه، سواءً كان بالسمع أو البصر أو اللمس".

كما عرّفه البعض على أنه هو: "الشخص الذي وصلت لحاسّة من حواسّه معلوماتٍ عن الواقعة محلّ الشّهادة، سواءً بطريقةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ، ومُطابقةً تلك الواقعة لحقيقتها التي يشهد بها، سواءً في مرحلة الاستدلال أم التّحقيق أم القضاء"^(١).

كما عرّفه البعض بأنّه: الشخص الذي يُعاصر ارتكاب الجريمة ويُعاينها بأيّ حاسّة من حواسّه، وهو أيّ شخصٍ يتمّ تكليفه بالحضور أمام القضاء؛ أو سلطة التّحقيق لكي يُدلي بما لديه من معلوماتٍ في شأن واقعة ذات أهميّة في الدّعى الجنائيّة"^(٢).

وقد عرّف الفقه الجنائيّ الفرنسيّ الشّاهد بأنه: "أيّ شخصٍ يُرجّح أنه يُقدّم معلوماتٍ مفيدةً حول الوقائع المنظورة أمام المحكمة أو حول شخصيّة المُتهم"^(٣).

وهناك من عرّف الشّهادة بأنها "ما يُقرُّ به الشخصُ أمام المحكمة من وقائع يكون قد رآها أو سمع بها، وتكون مُرتبطةً بالجريمة التي فتح من أجلها التّحقيق، فالشّاهد هو عينُ القضاء وأذنه"^(٤).

وقد عرّف مجلسُ أوربا الشّاهد بأنه هو: "أيّ شخصٍ - بصرف النّظر عن وصفه بموجب قانون الإجراءات الوطنيّ - يمتلك معلوماتٍ ذات صلةٍ بالإجراءات الجنائيّة، بما في ذلك الخبراء والمُترجمون،

_____ =

جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٣.

(١) محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائيّة، مصر، دار النهضة العربيّة، ١٩٨٨، الطبعة الثانية، ص ١٤١.

(٢) د. محمود صالح العدلي، استجواب الشّهود في المسائل الجنائيّة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندريّة، ٢٠٠٤، ص ١٠.

(٣) د/ أحمد يوسف السولية، المركز القانوني للشّاهد في الدّعى الجنائيّة - دراسة مُقارنة، رسالة ماجستير، كليّة الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٣.

(٤) إبراهيم الغماز إبراهيم، الشهادة كدليل إثبات في الموادّ الجنائيّة، الطبعة الأولى، مطابع الهيئة المصريّة للكتاب، ٢٠٠٢، ص ٣٠.

كما عرّفوا الشّاهد المُعرّض للخطر بأنه هو "ذلك الشخصُ الذي من المُحتمل أن يُعرّض نفسه للخطر من خلال التعاون مع السُّلطات، أو الشّاهد الذي لديه أسبابٌ للخوف على حياته أو سلامته، أو الشّاهد الذي يتعرّض فعلاً للتّهديد أو التّرهيب"^(١).

ثانياً - أنواع الشّهادة:

ينقسمُ الشُّهود إلى شهود إثباتٍ وشهود نفي:

- **شاهد الإثبات:** "هو الذي يشهدُ بأشياء تُؤدّي إلى ثبوت التهمة على المُتّهم؛ أي يشهد بأنّ المُتّهم هو من ارتكب الجريمة".

- **شاهد النفي:** "هو الذي ينفي بشهادته التهمة عن المُتّهم، فتُعتبر شهادته دليلاً لبراءة المُتّهم ممّا نُسب إليه"^(٢).

وهناك ما يُسمّى بشاهد الواقعة: و"هو الشّاهد الذي شهد الواقعة محلّ الجريمة المنسوبة إلى المُتّهم، فلو أنّ هذه الجريمة جريمةٌ ضربٍ فشاهدُ الواقعة هو الذي شهدَ واقعة الضّرب ذاتها، وهو إمّا أنه يكون شاهدَ إثباتٍ؛ بأن يرى المُتّهم يضربُ أحداً، أو شاهدَ نفي؛ بأن يشهدَ بأنّ المُتّهم لم يضرب أحداً أو أنه أحدٌ غيرُهُ هو من قام بالضّرب"^(٣).

(1) Yvon Dandurand & Kristin Farr. A Review of selected witness protection programs ,Report prepared for Research and National coordination, Organized Crime Division, Law Enforcement and Policy Branch, Public Safety Canada ,Report No.001.2010.p.7 Available at;file:///c:/Vusers/smart/Downbads/A.Review-of-Selected-witness-Protection-programs%20.pdf, Viewed on 10-7-2024

(٢) عبد الرعوف مهدي، شرح القواعد العامّة للإجراءات الجنائيّة، مرجع سابق، ص ٥٩٥.

(٣) عبد الرعوف مهدي، المرجع السّابق، ص ٥٩٥.

المطلب الثاني

موقف التشريع المصري من الحماية الجنائية للشهود

نص الدستور المصري المعدل لعام ٢٠١٤ م الصادر في ٢٨/١/٢٠١٤م على التزام الدولة بتوفير الحماية للشهود، حيث نصت الفقرة الثانية من المادة (٩٦) منه على أنه: "وتؤفر الدولة الحماية للمجني عليهم والشهود والمتهمين والمبلغين عند الاقتضاء، وفقاً للقانون".

وبالنظر للقانون المصري نجد أن المشرع لم يورد نصوصاً صريحة لحماية الشهود، باستثناء بعض نصوص قانون العقوبات وقانون مكافحة الاتجار بالبشر، واكتفى قانون الإجراءات الجنائية بتنظيم بعض المسائل الخاصة بالشهود وكيفية إدلائهم للشهادة والعقوبات المقررة في حالة نكولهم عن هذا الالتزام، وذلك على النحو التالي:

- كيفية استدعاء الشهود:

تنص المادة (١١١) من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "تقوم النيابة العامة بإعلان الشهود الذين يُقرر قاضي التحقيق سماعهم، ويكون تكليفهم بالحضور بواسطة المحضرين، ولقاضي التحقيق أن يسمع شهادة أي شاهد يحضر من تلقاء نفسه، وفي هذه الحالة يُثبت ذلك في المحضر"، والغاية من إعلان الشهود هي ضمان حضورهم؛ حتى لا يتعرضوا لتوقيع عقوبة عليهم طبقاً للمادة ١١٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

كما أعطى المشرع المصري للشاهد الحق في عدم الحضور للإدلاء بشهادته إذا كان مريضاً أو لديه ما يمنعه من الحضور، حيث نصت المادة ١٢١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "إذا كان الشاهد مريضاً أو لديه ما يمنعه من الحضور تُسمع شهادته في محل وجوده، فإذا انتقل القاضي لسماع شهادته وتبين له عدم صحة العذر، جاز له أن يحكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه، وللمحكوم عليه أن يطعن في الحكم الصادر عليه بطريق المعارضة أو الاستئناف طبقاً لما هو مُقرر في المواد السابقة".

وبذلك نجد المشرع المصري قد وفر للشاهد الحق في الإدلاء بشهادته من المنزل في حالة مرضه أو وجود عذر لديه، وهو موقف محمود من جانب المشرع المصري.

- حالات الامتناع عن الشهادة:

أجاز قانون الإجراءات الجنائية المصري في المادة ٢٨٦ منه لبعض الأشخاص الامتناع عن الشهادة لاعتبارات إنسانية واجتماعية، حيث نصت على أنه "يجوز أن يمتنع عن أداء الشهادة ضدّ المُتَّهَم أصولُهُ وفروعُهُ وأقاربه وأصهارُهُ إلى الدرجة الثانية، وزوجه ولو بعد انقضاء رابطة الزوجية، وذلك ما لم تكن الجريمة قد وقعت على الشاهد أو أحد أقاربه وأصهاره الأقربين، أو إذا كان هو المُبلَّغ عنها، أو إذا لم تكن هناك أدلة إثباتٍ أخرى".

وبناءً على ذلك؛ فيجوز لكل من الأب أو الابن أو أي من الأصول والفروع والأصهار إلى الدرجة الثانية والزوج والزوجة أن يمتنع عن أداء الشهادة إلا إذا كانت الجريمة واقعةً عليه هو نفسه.

- جريمة امتناع الشاهد عن أداء شهادته:

جرّم المُشرِّع المصري الحالة التي يحضُر فيها الشاهد لأداء شهادته، وبعد الحضور يمتنع عن الإدلاء بالشهادة أو حلف اليمين الواجب عليه أدائها، وذلك بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه، ولكنه أجاز إعفاءه من كل أو بعض العقوبة إذا عدل عن امتناعه؛ وذلك بشرط ألا يكون التَّحقيق قد انتهى، وذلك طبقاً للمادة ١١٩ من قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠.

وإذا امتنع مَنْ كُلف بالشهادة عن الحضور أمام المحكمة للإدلاء بشهادته فإنّ فعله يُشكّل جريمةً مُعاقباً عليها بغرامة لا تُجاوز خمسين جنيتهاً، كما يجوز للقاضي في هذه الحالة أن يُصدر أمراً بتكليفه بالحضور مرّةً أخرى، على أن يتحمّل هو المصاريف، أو أن يُصدر أمراً بضبطه وإحضاره، وذلك طبقاً للمادة ١١٧ من قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠.

ويُتَّضح من استعراض هذه النصوص افتقار قانون الإجراءات الجنائية المصري لتوفير الضمانات اللازمة لحماية الشهود بما يتناسب مع تجريمها لحالات النكول عن أداء الشهادة، وبما يُلائم الدور المهم للشهود في الإثبات في الدّعى الجنائية، والذي يقتضي توفير الضمانات اللازمة لحمايتهم.

- حماية الشهود في قانون العقوبات:

وأبرز صور هذه الحماية:

- جريمة إكراه الشهود:

حيث نصت المادة (٣٠٠) عقوبات مصري على أنه: "يُعاقب كل من أكره شاهداً على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زوراً، بمثل عقوبة شاهد الزور، المنصوص عليها في المواد ٢٩٤-٢٩٧^(١). فالإكراه هو سبب نفسي ينفي حرية الاختيار وسلب الإرادة حريتها كاملة، والشاهد يجب أن يدلي بأقواله بحرية وإكراه الشاهد على أداء الشهادة بما يخالف الحقيقة يؤدي إلى بطلان الشهادة^٢.

- جريمة إغراء الشاهد بالعطايا والوعود:

جرمت المادة (٢٩٨) عقوبات إغراء الشاهد بالعطايا والوعود؛ بأن نصت على أنه: "إذا قبل من شهد زوراً في دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعداً بشيء ما، يحكم عليه هو والمُعطي أو من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة أو لشهادة الزور إن كانت هذه أشد من عقوبات الرشوة. وإذا كان الشاهد طبيياً أو جراحاً أو قابلاً وطلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً وعطية لأداء الشهادة زوراً بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة من وقعت منه الشهادة بذلك نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة - يُعاقب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة أو في باب شهادة الزور أيهما أشد، ويُعاقب الرأشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشي

(١) من التشريعات المقارنة التي جرمت إكراه الشهود: القانون الفرنسي، حيث نصت المادة (٤٣٤/١٥) من قانون العقوبات الفرنسي المعدل في ٢٠٠٠/٩/١٩م على أنه: "كل من يحاول الضغط على الشهود بترغيبهم أو ترهيبهم، سواء بالإكراه أم التخويف أم الترويع أم التهديد بالانتقام؛ لحملهم على الامتناع عن أداء الشهادة بصورة مطلقة أو إخفاء ما لديهم من معلومات تُفيد في كشف الحقيقة، ولو لم تؤد هذه الأفعال إلى النتيجة التي أُرادها - يُعاقب بالسجن لمدة ثلاث سنوات أو الغرامة التي تصل إلى ٤٥ ألف يورو"، كما نصت المادة (٤٣٤/٥) من قانون العقوبات الفرنسي الجديد الصادر عام ١٩٩٢م في شأن إكراه المجني عليهم، على أنه: "كل من حاول تهديد أو القيام بأي عمل من أعمال الترهيب لحمل المجني عليه في جنابة أو جنحة على عدم تقديم شكوى أو متابعتها أمام القضاء - يُعاقب عليها بالسجن ثلاث سنوات أو بغرامة قدرها ٤٥ ألف يورو". مُتاح على الرابط التالي، وتمّ الاطلاع عليه في ٢٠٢٤/٨/٥:

<https://manshurat.org/file/75540/download?token=zov6fcfG>

^٢ أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة عشر، الجزائر،

٢٠١٤، ص ٢٤٦.

أيضاً^(١). ولكي تتوافر جريمة إغراء الشاهد ليدلي بشهادة زور لابد من توافر شرطين وهما:

أ- توافر أركان جريمة شهادة الزور في حق الشاهد.

ب- أن يكون الشاهد قد قبل لأداء الشهادة الكاذبة عطية أو وعداً بشيء ما، مادي ومعنوي^٢.

- قانون مكافحة الاتجار بالبشر:

إن جريمة الاتجار بالبشر من أشنع الجرائم ضد الإنسانية؛ حيث تجعل الإنسان سلعة تدر الأرباح، وقد تنبتهت الأسرة الدولية إلى بشاعة هذه الجريمة واستفحالها في العالم واتخذت الاجراءات اللازمة لمكافحة هذه الجريمة^٣.

وفي إطار الحماية الردعية للشهود لدى أعمال قانون مكافحة الاتجار بالبشر نكون بصدد جريمتين وهما:

١- جريمة الإضرار بالشهود:

نصت المادة (٩) من قانون مكافحة الاتجار بالبشر المصري على تجريم كافة أفعال الإضرار بالشهود، والتي تتمثل فيما يلي:

(أ) الكشف عن هوية الشهود؛ مما يعرضهم للخطر أو الإضرار بهم، أو تسهيل وصول الجناة إليهم.

(ب) إمداد الشهود بمعلومات غير صحيحة عن حقوقهم القانونية بقصد الإضرار بهم.

(ج) الإخلال بسلامة الشهود البدنية أو النفسية أو العقلية، فنصت المادة (٩) من قانون الاتجار بالبشر

(١) أحمد البدرى، شرح موجز لبعض جرائم القسم الخاص من قانون العقوبات، بدون دار نشر، بدون سنة نشر، ص ٣٨-٤٠. وقد نصت كذلك المادة ١٧٤ من القانون القطري رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ على أن (يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات، وبالغرامة التي لا تزيد على عشرة آلاف ريال؛ كل من طلب أو أخذ أو قبل عطية أو وعداً بشيء لأداء شهادة زور، ويعاقب بذات العقوبة كل من أعطى أو وعد أو توسط في ذلك). ظ

^٢ ابراهيم حامد طنطاوي، جرائم الاعتداء على الوظيفة والمال العام، الرشوة والتريح، الطبعة الأولى، المكتبة القانونية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٣٠.

^٣ ناصر راجح الشهراني، الاطار التشريعي لمكافحة الاتجار بالبشر في المملكة العربية السعودية، بحث علمي منشور في المجلة العلمية التابعة لجامعة نايف، العدد التاسع والستون، الرياض، ٢٠١٠.

على أنه: "يُعاقبُ بالسَّجن كلُّ مَنْ أفصحَ أو كَشَفَ عن هُويَّةِ المجنِّيِّ عليه أو الشَّاهد بما يُعرِّضُه للخطر، أو يُصيبه بالضَّرر، أو سهَّلَ اتِّصالَ الجناةِ به، أو أمدَّه بمعلوماتٍ غير صحيحةٍ عن حقوقه القانونيَّة بقصد الإضرار به أو الإخلال بسلامته البدنيَّة أو النفسيَّة أو العقليَّة".

٢- جريمة إكراه الشُّهود أو إغرائهم:

جرَّم المُشرِّع المصريُّ كافَّةَ الأفعال التي تُؤدِّي إلى إكراه أو إغراء الشُّهود، وإعاقة تحقيق العدالة وسير الإجراءات القضائيَّة في جرائم الاتِّجار بالبشر؛ حيث نصَّت المادَّة (٧) من القانون المصريُّ على أنه: "يُعاقبُ بالسَّجن كلُّ مَنْ استعمل القوَّة أو التَّهديد أو عَرَضَ عطيةً أو مزيَّةً من أيِّ نوع أو وَعَدَ بشيءٍ من ذلك لحمل شخصٍ آخَرَ على الإدلاء بشهادةٍ زورٍ أو كتمان أمرٍ من الأمور أو الإدلاء بأقوالٍ أو معلوماتٍ غير صحيحةٍ في أيَّة مرحلةٍ من مراحل جمع الاستدلالات أو التَّحقيق أو المُحاكمة في إجراءاتٍ تتعلَّق بارتكاب أيَّة جريمةٍ من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون".

ولا يُمكن بأيِّ حالٍ من الأحوال الاكتفاءً بالنصوص التي تضمَّنتها القوانين العقابيَّة من حماية للشُّهود تستندُ إلى تجريم أفعال التَّهديد والتَّخويف للشُّهود؛ لأنها أصبحت غير ذات جدوى بمفردها.

وقد دفع ذلك لضرورة السعي حول إيجاد قانونٍ خاصٍّ بحماية الشُّهود، وأبرزُ هذه المُحاولات تتجسَّد في مشروع حماية الشُّهود والمجنِّيِّ عليهم الذي أعدَّهُ قطاع التَّشريع بوزارة العدل بالتعاون مع اللجنة القوميَّة لجمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق، الصَّادر في ٨ مارس ٢٠١٤ والذي لم يلقَ قبولاً من قسم التَّشريع بمجلس الدولة، ومشروع القانون المُقترح من قسم التَّشريع بمجلس الدولة بشأن حماية الشُّهود والمُبلِّغين والخبراء الصَّادر في مارس ٢٠١٤، وأخيراً مشروع القانون المُقترح بحماية المجنِّيِّ عليهم والشُّهود والمُبلِّغين الصَّادر في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ والذي سوف نسلِّط عليه الضوء فيما يلي^(١):

(١) لمزيد من المعلومات راجع: أ. عماد الحسيني، نفرد بنشر مُقترحات مجلس الدول على قانون حماية الشهود... إلزام وزارة الداخلية بحماية الشَّاهد وأقاربه حتى الدَّرَجَة الثانيَّة.. وعقوبة الإعدام لمن يتعرَّضُ للشَّاهد بايذاء، مقالة منشورة على موقع جريدة البوابة الإلكترونيَّة، قسم "تحقيقات وملفات"، يوم الثلاثاء الموافق ١٣ مايو ٢٠١٤، <http://www.albawabhnews.com/571>

- مشروع قانون حماية المجني عليهم والشهود والمبلغين الصادر في ٣٠ يونيو ٢٠١٥:

تنص المادة الأولى من مواد إصدار مشروع القانون على أنه "تسري أحكام القانون المرافق على: (١) الجرائم المعاقب على ارتكابها بعقوبة الجنائية. (٢) الجرائم المعاقب على ارتكابها بعقوبة الجنحة التي لا تقل في حدّها الأقصى عن الحبس لمدة ثلاث سنوات. (٣) المخالفات الماليّة والإداريّة وما يُسفر عن تحقيقها من دعاوى تاديبيّة أو جنائيّة. وذلك كلّ متى رأت سلطة التّحقيق أو المحكمة المختصّة - بحسب الأحوال - وجوب حماية المجني عليهم أو الشهود فيها أو المبلغين عنها".

تختص الإدارة العامّة لحماية المجني عليهم والشهود والمبلغين المنشأة بموجب أحكام هذا القانون بتنفيذ ما يصدر من تلك القرارات، وأن يُصدر وزير الداخليّة بالتنسيق مع وزير العدل القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم العمل بتلك الإدارة، ومجموعة الإجراءات اللازم اتّباعها لحماية المشمولين بالحماية، وأن يُصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التّفيذيّة لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره وفقاً لما جاء بالمادّة الثالثة.

أمّا عن نصوص القانون ذاته، فقد تناولت المادة الأولى تعريف بعض المصطلحات الواردة بالمشروع لإزالة أي لبس أو غموض، فعرفت طالب الحماية، والمشمول بالحماية، والإدارة، وتدابير الحماية، وسلطات التّحقيق المختصّة.

كما نصّت المادة الثانية على كفالة الدولة للحماية الواجبة لكلّ طالبٍ للحماية تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون، وفي سبيل تحقيق تلك الحماية نصّ في المادة الثالثة على إعطاء الحقّ لكلّ مجنيّ عليه أو شاهد أو مُبلّغ في أن يطلب من جهات جمع الاستدلالات أو من سلطة التّحقيق المختصّة أو من المحكمة المختصّة شموله أو مُمتلكاته بالحماية القضائيّة، وحدّد المواعيد والإجراءات التي تُنظّم ذلك.

ونصّت المادة الرابعة على أن لسلطات التّحقيق أو المحكمة المختصّة، وبغير طلب، أن تشمل المجنيّ عليهم أو الشهود أو المبلغين بالحماية، متى قدرت وجوب ذلك. وقد ربّبت المادة الخامسة الحقّ في طلب الحماية لأقارب المشمول بالحماية أو ذوي الصّلة به، فإذا كان طالبُ الحماية مشمولاً بالولاية أو تحت الوصاية لصغر سنّه، تولّت لجنة حماية الطفولة المختصّة المنصوص عليها بقانون الطفل تقديم الطلب.

كما أعطت المادة السابعة نفس الحق للمتهم غير مُقيّد الحرية، إذا كان في ظروفٍ يغلبُ عليها احتمالُ تعرّضه للخطر؛ بسبب إدلائه بمعلوماتٍ أو أقوالٍ من شأنها الكشفُ عن الحقيقة في جريمة ارتكبت أو سوف تُرتكب.

ونصّت المادة الثامنة على اشتراط أن يصدرَ الأمر بالشمول بالحماية من سلطات التحقيق من درجة مُحاجٍ عامٍّ على الأقلٍّ أو ما يُعادلها لدى سائر سلطات التحقيق، أو من المحكمة المُختصّة، أو من قاضي التحقيق، بحسب الأحوال، وأن يُحدّد القرار تدبير الحماية واجب الاتّخاذ ومُدّته، وخوّلت مُصدره الحقّ في تعديله أو تجديده لمدّةٍ أو لمددٍ أخرى، سواءً بناءً على طلب المشمول بالحماية أو من تلقاء نفسه، وأُوجبت في جميع الأحوال تسبيبَ القرار.

وتناولت المادة التاسعة تدابير الحماية وفق أحكام هذا القانون، ومنها:

١- إخفاء البيانات الشخصية كلياً أو جزئياً أو، ٢- عرض الشّهادة بالوسائل الإلكترونية أو، ٣- توفير الحماية الجسدية والأمنية لشخص المشمول أو، ٤- وضع الحراسة اللازمة على مسكن أو مُمتلكات المشمول بالحماية أو، ٥- تغيير محلّ إقامته أو التوجّه لدى جهة عمل المشمول بالحماية بنقله أو نُدبه. كما خوّلت سلطة إصدار القرار اتّخاذ أيّ تدبيرٍ آخرٍ تراه أوفى.

وقد نصّت المادة العاشرة على أن بيانات المشمول بالرعاية سرّية، وحظر الإفصاح عنها إلا في الأحوال المُبيّنة في القانون.

وأوضحت المادة الحادية عشرة إجراءات التظلم ومواعيده في حال رفض شمول الطالب بالحماية؛ حيث أجازت التظلم من هذا القرار أمام محكمة الجناح المُستأنفة مُنعقدةً في غرفة مشورة أو المحكمة التأديبية أو المحكمة العسكرية للجناح المُستأنفة مُنعقدةً في غرفة مشورة، بحسب الأحوال، وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ إعلان الطالب بالقرار، وأُوجبت أن تُفصلَ المحاكم المُتقدّم ذكرها في التظلم خلال ثمانٍ وأربعين ساعةً بقرارٍ نهائيٍّ لا يقبل الطعن عليه.

أمّا بالنسبة للمادة الثانية عشرة فقد أجازت لمن رُفض طلب شموله بالحماية أن يتقدّم بطلبٍ آخرٍ للحماية، إذا ما طرأت ظروفٌ من شأنها جعله مُعرّضاً للخطر. كما جعلت الحماية - ولو مع وفاة

المشمول بها - مُستمرّة لممتلكاته ولأقاربه أو ذوي الصلّة إن كانوا مشمولين بها وفق أحكام هذا القانون.

كما رتبت المادّة الثالثة عشرة ذات الأثر في حال صدور حكمٍ في الدّعى أو حفظ التّحقيق فيها، وذلك كلّه طالما ظلّ احتمالُ تعرّض المشمول بها للخطر قائماً.

وقد نظّمت المادّة الرابعة عشرة من مشروع القانون المُرافق كيفة انتهاء إجراءات الحماية عن الشخص المشمول بها، وذلك إذا طلب رفعها عنه، أو أخلّ بالاشتراطات المُبيّنة بقرار الحماية، أو إذا زال الخطرُ المُعرّض له المشمول بالحماية، أو إذا رأت سلطة التّحقيق أو المحكمة المُختصة ذلك، وبعد استطلاع رأي الإدارة العامّة لحماية المجنيّ عليهم والشُّهود والمُبلّغين. كما جرى النصُّ على إخطار المشمول بالحماية بقرار الإنهاء بوجهٍ رسميٍّ.

وقد نصّت المادّة الخامسة عشرة من المشروع على حقّ كلّ شخصٍ مشمولٍ بالحماية في اللجوء إلى القضاء للمُطالبة بالتّعويض عن ضررٍ أصيب به من جرّاء الإخلال بتدبيرٍ أو أكثر من تدابير الحماية.

وقد حدّدت المادّة السادسة عشرة نطاق تطبيق العقوبات الواردة بالمشروع على الجرائم الواردة به دون إخلالٍ بتطبيق أيّ عقوبةٍ أشدّ منصوصٍ عليها في أيّ قانونٍ آخر.

كما نصّ في المادتين (١٧، ١٨) منه على مُعاقبة مَنْ كان مكلفاً بحماية أيّ من المشمولين بالحماية، وامتنع عمداً عن حمايته، سواءً أصاب المشمول بالحماية ضرراً أو لم يُصبه، ورتبت عقوباتٍ على عمدته وإهماله، تدرّجت في حالة إصابة المشمول بالحماية بعاهةٍ مُستديمةٍ أو حدث من جرّاء ذلك الموت.

ونصّ في المادّة التاسعة عشرة، على مُعاقبة كلّ مَنْ أفشى البيانات الشخصية الحقيقية بالمشمول بالحماية؛ إذ إنّ في هذا الإفشاء إهداراً للغرض من هذا القانون.

كذلك عاقب في المادّة العشرين منه الشّاهد أو المُبلّغ أو المجنيّ عليه المشمول بالحماية بعقوبة السجن إذا ثبت كذبُهُ فيما أوردته من شهادةٍ أو ما قدّمه من بلاغٍ أو تقريرٍ فنيٍّ.

ويلاحظ أنّ هذا المشروع قد حاول المزج بين الحماية القانونية والأمنية للشُّهود وإنشاء جهازٍ أمنيٍّ مُتخصّصٍ لتوفير هذه الحماية، ممّا يجعله مشروعاً مُتكاملاً، وخروجه إلى الواقع العمليّ سيُشكّل إضافةً كبيرةً إلى القانون الجنائيّ المصريّ.

المبحث الثاني

إطار الحماية الجنائية للشهود على المستوى الدولي

لقد اهتمت أغلب التشريعات المقارنة والاتفاقيات الدولية بتسليط الضوء على المخاطر التي تُحيط بالشهود، وتتبعهم برعاية قانونية توفر لهم الحماية اللازمة، وتُمكنهم من أداء دورهم في مساعدة أجهزة العدالة على أكمل وجه، وسوف نتناول كلاً من موقف الاتفاقيات الدولية في إطار توفير الحماية اللازمة له، وموقف التشريعات المقارنة في هذا الصدد، وذلك من خلال مطلبين كما يلي:

المطلب الأول

موقف الاتفاقيات الدولية من الحماية الجنائية للشهود

هناك العديد من الاتفاقيات الدولية التي أولت عناية كبيرة لحماية الشهود، ويبدو هذا الاهتمام جلياً من خلال النص على حماية الشهود ضمن اتفاقيات عديدة، ومن ضمن هذه الاتفاقيات:

١- (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) (UNTOC)، حيث أولت هذه الاتفاقية اهتماماً خاصاً للشهود وحمايتهم، فنصت المادة ٣٢/ فقرة أولى منها على أنه "تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة وفقاً لنظامها القانوني الداخلي، وضمن حدود إمكانياتها لتوفير حماية فعالة للشهود والخبراء الذين يدلون بشهادة تتعلق بأفعال مجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية، وكذلك لأقاربهم وسائر الأشخاص الوثيقي الصلة بهم عند الاقتضاء، من أي انتقام أو تهريب مُحتمل"^(١).

كما أوردت الفقرة الثانية من ذات المادة أمثلة لأنواع التدابير اللازمة لحماية الشهود والخبراء وكل الأشخاص ذوي الصلة بهم، حيث نصت على أنه: "يجوز أن تشمل التدابير المتوخاة في الفقرة ١ من هذه المادة، ودون مساس بحقوق المدعى عليه، بما في ذلك حقه في محاكمة عادلة حسب الأصول: ١- إرساء إجراءات لتوفير الحماية الجسدية لأولئك الأشخاص، كالقيام - مثلاً - بالقدر اللازم والممكن عملياً

(١) د/ محمد سالم أبو ستة الشاهين، ضمانات حماية الشهود في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الأردني، مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، العدد الثامن، ٢٠٢٢، ص ٥٧.

بتغيير أماكن إقامتهم والسّماح عند الاقتضاء بعدم إفشاء المعلومات المتعلّقة بهويّتهم وأماكن تواجدهم أو يفرض قيودًا على إفشائها؛ أن يُدلوا بأقوالهم على نحوٍ يكفلُ سلامة أولئك الأشخاص، كالسّماح مثلا بالإدلاء بالشّهادة باستخدام تكنولوجيا الاتّصالات، مثل وصلات الفيديو أو غيرها من الوسائل اللازمة".

٢- الاتّفاقيّة الدوليّة لحماية الأشخاص من الاختفاء القسريّ: أكّدت في البند الأول من المادّة ١٢ منها على أنه: على كلّ دولةٍ طرفٍ اتّخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حماية الشّهود من أيّ سوء مُعاملة أو تهريب بسبب أيّ شهادته يُدلي بها في جريمة الاختفاء القسريّ، ودعت الدول الأطراف إلى اتّخاذ التدابير اللازمة لمنع الأفعال التي تُعوق سير التّحقيق والمُعاينة عليها^(١).

٣- الاتّفاقيّة العربيّة لمكافحة الفساد لعام ٢٠١٠، حيث نصّت المادّة ١٤ منها على أنه: تُوفّر الدولة الطرفُ الحماية القانونيّة اللازمة للمُبلّغين والشّهود والخبراء والضّحايا الذين يُدلّون بشهادته تتعلّق بأفعالٍ تُجرّمها هذه الاتّفاقيّة، وتشمل هذه الحماية أقاربهم والأشخاص وثيقي الصّلة بهم، من أيّ انتقام أو تهريب مُحتمل، ومن وسائل الحماية: ١- توفير الحماية لهم في أماكن إقامتهم. ٢- عدم إفشاء المعلومات المتعلّقة بهويّتهم وأماكن تواجدهم. ٣- أن يُدلي المُبلّغون والشّهود والخبراء والضّحايا بأقوالهم على نحوٍ يكفلُ سلامتهم، مثل الإدلاء بالشّهادة عبر استخدام تقنيّة الاتّصالات. ٤- اتّخاذ الإجراءات العقابيّة بحقّ كلّ من أفشى معلوماتٍ متعلّقة بهويّة أو بأماكن تواجد المُبلّغين أو الشّهود أو الخبراء أو الضّحايا.

ويُلاحظ أنّ هذه الاتّفاقيّة شملت بالحماية كلّاً من المُبلّغ والشّاهد والخبير، وكذلك الضّحايا، والمقصود بهم (المتضرّرون من شهادتهم)، حيث إنّ الشّهود هم الذين من المُحتمل تعرّضهم للضرر، أمّا الضّحايا فهم الشّهود الذين تعرّضوا للضرر بالفعل، وقد نصّت المادّة ١٥ من هذه الاتّفاقيّة على تعويض الضّحايا، وبذلك فالحماية هنا تشمل كلّاً من المتضرّرين والمُحتمل تضرّرهم^٢.

٤- الاتّفاقيّة العربيّة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠١٠: وقد تناولت هذه الاتّفاقيّة موضوعَ حماية الشّهود في المواد (٣٧-٤٠)، فتكلّمت المادّة ٣٧ منها عن فرض حصانةٍ للشّهود

(١) أحمد خالد علي عبد الله البوعيين، حماية الشهود في القضايا الجنائية في ظل القانون القطري والاتفاقيات الدولية، رسالة ماجستير، جامعة قطر، كلية القانون، ٢٠٢٢، ص ١٠٠. / محمد سالم أبو ستة الشاهين، مرجع سابق، ص ٥٧.

^٢ أحمد خالد علي عبد الله البوعيين، مرجع سابق، ص ١٠٢.

والخبراء من الأمور التي تُؤدّي إلى إكراههم على الإدلاء بأقوالهم في حالة رَفْضِهِمْ ذلك^(١).
وتحدّثت المادّة ٣٨ عن حماية الشُّهود والخبراء وتوفير التَّدابير اللازمة لحمايتهم من أيّ علانيةٍ تُؤدّي إلى تعريضه أو أسرته أو أملاكه للخطر النَّاتج عن الإدلاء بشهادته أو بخيرته، وعلى الأخصّ:

١- كفالة سرّيّة تاريخ ومكان وصوله إلى الدولة الطالبة، ووسيلة ذلك.

٢- كفالة سرّيّة محلّ إقامته وتنقّلاته وأماكن تواجده.

٣- تتعهّد الدولة الطالبة بتوفير الحماية الأمنيّة اللازمة التي تقتضيها حالة الشَّاهد أو الخبير وأسرته، وظروف القضية المطلوب فيها، وأنواع المخاطر المتوقّعة^(٢).

وتناولت المادّة ٣٩ مسألة نفل الشُّهود والخبراء من الحالة التي يكونُ فيها الشَّاهد أو الخبير المطلوب مثولُه أمام الدولة الطالبة محبوسًا في الدولة المطلوب منها، حيث تتولّى نقلُه مُؤقَّتًا إلى المكان الذي ستُعقد فيه الجلسةُ المطلوب سماعُ شهادته أو خبرته فيها، وذلك بالشروط وفي المواعيد التي تُحدِّدها الدولة المطلوب منها، وأجازت رفض النّقل في الحالات الآتية:

١- إذا رَفَضَ الشَّاهد أو الخبير المحبوس.

٢- إذا كان وجودُه ضروريًا من أجل إجراءاتٍ جنائيّةٍ تُتخذ في إقليم الدولة المطلوب منها.

٣- إذا كان نقلُه من شأنه إطالة أمد حبسه.

٤- إذا كانت هناك اعتباراتٌ تحوّل دون نقله.

وأخيرًا، نصت المادّة ٤٠ منه على أنه تتكفّل الدولة بنفقات سفر وإقامة الشُّهود والخبراء في حالة طلبها للشَّاهد أو الخبير أمام سلّطتها القضائيّة.

وقد وقّعت مصرُ على الاتّفاقيّة العربيّة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المُوقّعة بالقاهرة بتاريخ

(١) مُتاح على الموقع : <https://www.lasporta.org/> تمت الزيارة في 7/8/2024

(٢) د/ عبد المجيد لخذاري، حماية الشُّهود في ظلّ الاتّفاقيّة العربيّة لمكافحة الفساد، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٦، ص ١٤٢.

٢٠١٠/١٢/٢١، وذلك في ٢٣ فبراير سنة ٢٠١٤، وبناءً على ذلك أصبح من الضروريّ إدخال الضمانات الخاصة بالشهود الموجودة في الاتفاقية ضمن نصوص قانون الإجراءات الجنائية المصري^(١).

٥- الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية لعام ٢٠١٠: وقد تناولت هذه الاتفاقية أيضاً حماية الشهود، وذلك في المواد من (٣٣-٣٦)، فتحدّثت في المادة ٣٣ عن حصانة الشهود والخبراء، والتي تحوّل دون اتّخاذ أيّ إجراءاتٍ جزائيةٍ بحقّه أو القبض عليه أو حبسه عن أفعالٍ سابقةٍ على دخوله إقليم الدولة الطالبة للشهادة. وتناولت المادة ٣٤، ٣٥ مسألة نقل الشهود ومصروفات السفر والإقامة، وهي ذات المعطيات في الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سالفة الذكر^(٢).

وقد وقّعت مصر على هذه الاتفاقية في أغسطس سنة ٢٠١٤ والمُنعددة في القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢١، والتوقيع على هذه الاتفاقيات يُؤكّد من الناحية القانونية أنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من التشريع الوطني، وضرورة التمسك بها وإقرارها^(٣).

(١) انظر قائمة الدول العربية الموقعة والمصدّقة على الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، متاحة على الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية بواسطة الرابط التالي: <http://www.lasportal.org> وتمت زيارته في ٢٠٢٤/٧/١٠.

(٢) متّاح على الموقع التالي: <https://manshurat.org/nade/9880> وتمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١٠.

(٣) انظر قائمة الدول العربية الموقعة والمصدّقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، متاحة على الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية بواسطة الرابط التالي: www.lasportal.org وتمت زيارته في ٢٠٢٤/٧/١٠.

المطلب الثاني

موقف التشريعات المقارنة من الحماية الجنائية للشهود

إنَّ حماية الشَّاهد توفَّر له المُنَاخ الآمن الذي يستطيعُ من خلاله أن يُدليَ بشهادته دون تهديدٍ أو خوفٍ؛ لذلك حَرَصَتْ أغلب التَّشريعات، سواءً الأجنبيَّة والعربيَّة، على توفير الإجراءات اللازمة لحماية الشُّهود.

أولاً- موقفُ التَّشريعات الأجنبيَّة:

حَظِيَتْ حماية الشُّهود بعنايةٍ فائقةٍ في التَّشريعات الأجنبيَّة مُقارنةً بنظيراتها من التَّشريعات العربيَّة، فنجد القانون الفرنسيَّ أدخل باباً كاملاً بعنوان (حماية الشُّهود)، وذلك بمُوجب القانون الصَّادر في ١٥ نوفمبر ٢٠٠١، وأدخل كذلك تعديلاتٍ على هذا القانون في ٩ سبتمبر عام ٢٠٠٢، و ٩ مارس ٢٠٠٤.^(١)

والقانون الأمريكي الذي اهتمَّ بحماية الشُّهود منذ عام ١٩٧٠، حيث أصدر قانون مُكافحة الجريمة المُنظَّمة الذي صدر عن الكونجرس، والذي حوَّل النائب العامَّ في الولايات المُتحدة الأمريكيَّة في الفصل الخامس منه Program witness security باتِّخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الحماية الأمنيَّة للشُّهود، ثم أدخل على هذا القانون تعديلاتٍ عام ١٩٨٤، والذي شجَّع الكثير على كشف العديد من الجرائم والتي تجاوز عددها ١٢ اثني عشر ألف قضية، وحماية أكثر من ٧ سبعة آلاف شاهد مع عائلاتهم^(٢). وكذلك تبنَّى المُشرِّع البلجيكيُّ العديد من الإجراءات لحماية الشُّهود في قانون التَّحقيق الجنائيِّ في المواد من ١٠٢ - ١١١ منه.

(1) Voir le Titre XXI du Code de procédure pénale française qui parle sur La Protection des Temoins. Selon le article 706-57 a 706- 63 le chapitre VII ter du code d'instruction criminal (De la protection des témoins menaces insère par loi 2002- 07-07\ 42 ART 5 EN VIGUEUR 20-08-2002).

(2) Fred Montanino, "Unintended victims of organized crime witness protection" Criminal, Justice Policy Review Vol 2, No. 4, (1987), pp 392- 408.

وسوف نبيّن فيما يلي تدابير الحماية الخاصّة بالشُّهود في كلّ تشريع من هذه التّشريعات على حدة.

(١) التّشريع الفرنسي:

وتتمثّل التدابير التي اتّخذها التّشريع الفرنسي لحماية الشُّهود في صورتين، وهما:

أ- عدم الإفصاح عن محلّ إقامة الشّاهد:

حيث نصّت المادّة 57-706 من قانون الإجراءات الجزائيّة الفرنسيّ على أنّ الأشخاص غير المُشتبه في ارتكابهم جرائم أو الشروع بها وتتوافر لديهم معلومات مهمّة يكون عنوانهم هو عنوان مركز الشرطة أو مدير الأمن بعد مُوافقة وكيل الجمهوريّة أو قاضي التّحقيق^(١). وبناءً على ذلك فلا بُدّ من توافر ثلاثة شروطٍ حتى يتمّ إخفاء محلّ إقامته وعدم إفصاحه عنه، وهي ألا يكون الشخص مُتورطاً في ارتكاب جريمة أو الشروع فيها، وأن يكون هذا الشخص قادراً على تقديم أدلة إثباتٍ مُفيدةٍ للإجراءات والكشف عن الحقيقة، وأخيراً الحصول على إذن وكيل الجمهوريّة أو قاضي التّحقيق^(٢).

فإذا تحقّقت هذه الشروط يستطيع الشّاهد أن يتقدّم بطلبٍ إلى وكيل الجمهوريّة أو قاضي التّحقيق

(١) د/رامي متولي عبد الوهاب إبراهيم، حماية الشُّهود في القانون الجنائيّ، القيادة العامّة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، ٢٠١٥، ص ١٢٧.

وقد أدخل المُشرّع البلجيكيّ إجراءات حماية الشُّهود في الدّعى الجنائيّة في قانون التّحقيق الجنائيّ بالمواد من ١٠٢ - ١١١ من ذات القانون.

Le chapitre VII ter du code d'instruction criminel (De la protection des témoins menaces insère par loi 2002- 07-07\ 42 ART 5 EN VIGUEUR 20-08-2002).

(2) L'article 706 – 57 Du code de procédure pénale française qui stipule (Les personnes à l'encontre desquelles il n'existe aucune raison plausible de soupçonner qu'elles ont commis ou tenté de commettre une infraction et qui sont susceptibles d'apporter des éléments de preuve intéressant la procédure peuvent, sur autorisation du procureur de la République ou du juge d'instruction, déclarer comme domicile l'adresse du commissariat ou de la brigade de gendarmerie. Si la personne a été convoquée en raison de sa profession, l'adresse déclarée peut être son adresse professionnelle.

L'adresse personnelle de ces personnes est alors inscrite sur un registre coté et paraphé, qui est ouvert à cet effet); Bull. Crim. N. 138; D. 2003. IR. 2285; JCP 2003. IV.; AJ Pénal. P. 73; BOULOC. Bernard. La protection des témoins, art. 57 de la loi du 15 nov. 2001. Revue de science criminale. 2003.

يُبدى رغبته في عدم الإفصاح عن محل إقامته إذا ما تقدّم وأدلى بشهادته، وأنه قد يتعرّض للانتقام والتّهديد، ويقوم وكيل الجمهورية أو قاضي التّحقيق بمراجعة هذا الطلب للتّحقيق من توافر الشروط التي تطلبها القانون ويعرف ذلك بها^(١).

ب- عدم الإفصاح عن شخصيّة الشّاهد:

تنصّ المادة ٧٠٦-٥٨ من قانون الإجراءات الجنائيّة الفرنسيّ على أنه إذا كانت الشّهادة تتعلّق بجريمة جنائية أو جنحة معاقب عليها لمدة لا تقلّ عن ثلاث سنوات، ومن شأن هذه الشّهادة أن تُهدّد بشكلٍ خطيرٍ حياة الشّاهد أو السّلامة الجسديّة له أو أحدًا من أفراد أسرته أو أقاربه، ولقاضي الحجز والحريّات أن يُصدر قرارًا مسببًا، بناءً على طلبٍ مُسبّب من وكيل الجمهورية أو قاضي التّحقيق، بعدم الإفصاح عن شخصيّة الشّاهد.

ويُفهم من ذلك النصّ أنه يُشترط حتى يُقبل من الشّاهد طلب إخفاء هويّته كليّةً أو استخدام التقنيّات الفنيّة التي تعمل على تجهيل شخصيّة أثناء إجراءات المُحاكمة توافر ما يلي:

١- افتقار الحماية على الشّاهد الذي يُدلى بشهادته في جنائية أو جنحة، وأن يكون مُعاقبًا عليها بالحبس مدّة لا تقلّ عن ثلاث سنوات.

٢- أن يكون من شأن إلقاء بالشّهادة تعريض حياته أو سلامته البدنيّة للخطر الجسيم هو أو أفراد عائلته.

٣- وأخيرًا أن يصدر قرارٌ مُسبّب من قاضي الحبس والحريّات بعدم الإفصاح عن شخصيّة الشّاهد^(٢).

(١) د/ أمين مصطفى محمد، حماية الشّهود في قانون الإجراءات الجنائيّة - دراسة مُقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ٤٩.

(2) L'article 706- 58 du code de procédure pénale française dispose que (En cas de procédure portant sur un crime ou sur un délit puni d'au moins trois ans d'emprisonnement, lorsque l'audition d'une personne visée à l'article 706-57 est susceptible de mettre gravement en danger la vie ou l'intégrité physique de cette personne, des membres de sa famille ou de ses proches, le juge des libertés et de la détention, saisi par requête motivée du procureur de la République ou du juge d'instruction, peut, par décision motivée, autoriser que les déclarations de cette personne soient recueillies sans que son identité apparaisse dans le dossier de la procédure. Cette décision n'est pas susceptible de recours, sous réserve des dispositions du deuxième alinéa de l'article 706-60. Le juge des libertés et de la détention peut

(٢) تشريع الولايات المتحدة الأمريكية:

تضمّن الفصل الخامس من قانون مكافحة الجريمة المنظمة الصادر عام ١٩٧٠ إعطاء سلطةٍ للمدّعي العامّ الأمريكيّ بضمّ الشهود لها يُسمّى ببرنامج حماية الشاهد التابع لوزارة العدل " witness protection program"؛ وذلك للنهوض بأعباء أمنهم وسلامتهم^(١)، وأبرز تدابير حماية الشهود في القانون الأمريكيّ هي:

١. منح الشهود وأسرهم هويّاتٍ جديدةً وبطاقات ائتمان تؤيّد الشخصية الجديدة.

٢. خضوع الشهود للمراقبة من جانب الشرطة على مدار الأربع وعشرين ساعةً.

٣. تولّي عملية نقل الشهود من مكانٍ لآخر.

٤. منح الشهود المساعدات الماليّة وتوفير الوظائف لهم^(٢).

وعلى الرّغم من أنّ برنامج حماية الشهود الوارد بقانون مكافحة الجريمة المنظمة لعام ١٩٧٠ قد حتّ الشهود كثيرًا على التقدّم بالشهادة، فإنه واجه كثيرًا من المشكلات في تطبيقه؛ بسبب ما يلي:

- عدم كفاية التعاون بين الهيئات الحكوميّة المنوط بها تقديم الخدمات اللازمة لحماية الشهود^(٣).
- عدم تعاون الشاهد نفسه مع برنامج الحماية، حيث إنّ دخوله في هذا البرنامج يعني تخليّه بإرادته عن عددٍ من حقوقه وحرّياته الأساسيّة المقرّرة بالدستور، كالحقّ في الخصوصية والسريّة، وحرّيّة التنقّل، والحرّيّة بصفةٍ عامّة.

décider de procéder lui-même à l'audition du témoin).

(1) Slate Risolon, The Fedyal Witness protection program: Its Evolution and Continuing growing pains, Criminal Justice Ethics, Vol.16, Issue 2. Summer/fdall1997, p. 4.

(٢) د/ أحمد يوسف السولية، الحماية الجنائيّة والأمنيّة للشاهد، رسالة دكتوراه في علوم الشرطة، كليّة الدّراسات العليا، أكاديميّة الشرطة، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٢٧٢؛ ولذات المؤلّف: التشريع الأمريكي لحماية أمن الشاهد، مجلة طلبية كليّة الشرطة، العدد (٤٠)، ٢٠١٤م، كليّة الشرطة، أكاديميّة الشرطة، القاهرة، ص ٧٣.

(3) Stuart Mass, the Dilemma of the Intimidated Witessin Federal organized crime prosecutions: choosing Among the fear of Reprisals, the contempt powers of the court and the witness protection program, Fordham Law Review, Vol,1,1981082, p. 587.

وبعدُ أبرز ما تضمَّنه القانون الجديد لسنة ١٩٨٤ - والذي يُسمَّى بقانون إصلاح أمن الشُّهود -

ما يلي:

- التوسُّع في تحديد طوائف الشُّهود المشمولين بالحماية، فبموجب المادَّة رقم ٣٥٢١ من هذا القانون لم يَعدُ الشُّهود فقط في الجرائم المُنظَّمة هم المشمولين بالحماية، ولكن الشُّهود في أيِّ جرائم إذا وَجد المُدَّعي العامُّ أنَّ الشَّاهد مُعرَّض للخطر.

- التوسُّع في تقديم الخدمات المُقدَّمة للشَّاهد:

فطبقاً لنصِّ الفقرة ب ١ من المادَّة ٣٥٢١ من هذا القانون، يجبُ على المُدَّعي العامُّ اتِّخاذ التَّدابير اللازمة لحماية الشَّاهد وأفراد عائلته، وكلِّ مَنْ يرتبط به بصورةٍ لصيقةٍ، وضمان الحفاظ على سلامتهم وصِحَّتِهِم ومصالحهم، بما في ذلك السَّعادة النفسيَّة والتوافق الاجتماعيُّ للشخص طوال فترة الحماية التي يُحدِّدها المُدَّعي العامُّ، كما يجوزُ للمُدَّعي العامُّ أن يتَّخذ الإجراءاتِ التَّظيميَّة اللازمة، مثل:

- توفير الوثائق المُناسبة التي تُمكن الشَّاهد من البرهنة على هُويَّته الجديدة.

- إمداد الشَّاهد بالمال اللازم لمُواجهة مصروفات المعيشة الأساسيَّة.

- مُساعدة الشَّاهد في الحصول على وظيفة.

- توفير الخدمات اللازمة لمُساعدة الشَّاهد.

- إلزام المُدَّعي العامُّ ببحثٍ وتسببٍ قرار طلب الحماية، وبناءً على ذلك فيجبُ على المُدَّعي العامُّ

المُوازنة بين أهميَّة الشَّهادة في التَّحقيق إزاء المُخاطرة المُحتملة التي تهددُ أشخاصاً آخرين

ومُمتلكاتهم، فبذلك يكون القانونُ الجديدُ فرَضَ التزاماتٍ جديدةً على المُدَّعي العامُّ فيما يتعلَّق

باختيار الشَّاهد وأهميَّته في التَّحقيق والمُوافقة على طلب الحماية من عدمه، وذلك طبقاً للمادَّة

٣٥٢١/ج من القانون^(١).

(١) د/رامي متولي عبد الوهاب إبراهيم، حماية الشُّهود في القانون الجنائي، مرجع سابق، ص ١٣١.

- تحديد حقوق والتزامات الشاهد وسلطات الحماية:

نص القانون الجديد على إعداد وثيقة اتفاق عن كل طلب لحماية الشاهد، تتضمن هذه الوثيقة التزام الشاهد بأداء شهادته، وأن يلتزم بكل القوانين في مقابل الحماية، وكذلك تُحدّد التزامات السلطات تجاه الشاهد، ويتم التوقيع على هذه الوثيقة من جانب كل من المدعي العام بصفته والشخص المستفيد من الحماية بشخصه (الشاهد)⁽¹⁾.

- تحديد إجراءات إنهاء حماية الشاهد أو الكشف عن شخصيته الحقيقية:

نصّت المادة ٣٥٢١ من قانون سنة ١٩٨٤ على الإجراءات الخاصة بإنهاء الحماية المقررة للشاهد، وخروجه من حدود الولاية القضائية بقرار من المدعي العام، وذلك في حالة: الإخلال باتفاق الحماية، تقديم معلومات زائفة فيما يتعلق باتفاق الحماية.

ولا يخضع قرار الإنهاء الصادر من المدعي العام للرقابة القضائية في هذه الحالة⁽²⁾.

(٣) التشريع البلجيكي:

يتميز التشريع البلجيكي عن باقي التشريعات بوضعه تنظيمًا تشريعيًا متكاملًا لحماية الشهود المهّدين بسبب تقديمهم أي معلومات بشأن قضية جزائية أمام هيئات التحقيق أو المحكمة، فلم يشترط أن تكون الشهادة في جريمة معينة كما فعل التشريع الفرنسي الذي اشترط أن تكون الشهادة في جريمة معاقب عليها بثلاث سنوات على الأقل.

كما تضمن الفصل السابع في قانون تحقيق الجنايات المعدل بالقانون الصادر في ٢٠٠٢/٧/٧ في المواد من (١١١.١٠٢) منه إجراءات حماية الشهود المهّدين⁽³⁾. وقد بينت المادة ١٠٢ من هذا القانون

(١) العميد الدكتور/ عادل حسن علي وآخرون، الحماية القانونية والأمنية للشهود - دراسة مقارنة، مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، الإصدار الخامس، ٢٠٠٦، ص ١٤٣، ١٤٤.

(٢) د/رامي متولي عبد الوهاب إبراهيم، حماية الشهود في القانون الجنائي، مرجع سابق، ص ١٣٢.

(3) Voir le Chapitre VIIter de Code d'instruction criminel belge qui parle sur le la protection des témoins menacés - Inséré par L 2002-07-07/42, art. 5; En vigueur: 20-8-2002.

الأشخاص المشمولين بالحماية، وهم ليسوا فقط الشاهد، ولكن أفراد أسرته أو أحد أقاربه وحتى أقاربه للدرجة الثالثة الذين لا يعيشون معه في منزل واحدٍ مُمثلاً آباء الزوج والأطفال بالتبني الذين لا يسكنون معه نفس المنزل^(١).

ونصَّ هذا القانون في المادة ١٠٣ منه على إنشاء لجنة لحماية الشهود المُهدَّدين، وتتكوَّن هذه اللجنة من مُمثِّل عن النيابة العامَّة، ومُمثِّل عن الشرطة القضائية، ومُمثِّلين عن وزارتي العدل والداخلية، والذي يكون دورهم استشارياً فقط، ويرأسه المُدَّعي العامُّ الاتِّحاديُّ، وتختصُّ هذه اللجنة بمنح الحماية للشُّهود وتعديل وإلغاء التدابير المُقرَّرة لحمايتهم، وكذلك إجراءات المُساعدة الماليَّة لهم.

وفى إطار حماية الشُّهود وَضَعَ المُشرِّع البلجيكيُّ نوعين من الإجراءات، وهما: إجراءات عاديَّة، وإجراءات أخرى غير عاديَّة أدخلها بمقتضى التَّعديل الجديد لقانون التَّحقيق الجنائيِّ.

أولاً: الإجراءات العاديَّة لحماية الشُّهود:

تتمثَّل أهمُّ هذه الإجراءات فيما يلي^(٢):

(1) L'Article 102 du code d'instruction criminel Belge dispose que (Pour l'application du présent chapitre, on entend par :

1° témoin menacé : une personne mise en danger à la suite de déclarations faites ou à faire dans le cadre d'une affaire pénale durant l'information ou durant l'instruction, soit en Belgique, soit devant un tribunal international, soit si la réciprocité est assurée, à l'étranger, et qui est disposée à confirmer ces déclarations sur demande à l'audience;

2° membres de la famille: le conjoint du témoin menace ou la personne avec laquelle il cohabite et entretient une relation affective et sexuelle durable, les parents vivant sous le même toit du témoin menacé, de son conjoint ou de la personne avec laquelle il cohabite et entretient une relation affective et sexuelle durable, leurs adoptants et enfants d'adoption vivant sous le même toit et les parents de leurs adoptants et enfants d'adoption vivant sous le même toit;

3° autres parents : les parents du témoin menacé jusqu'au troisième degré ne vivant pas sous le même toit, les parents de son conjoint ou de la personne avec laquelle il cohabite et entretient une relation affective et sexuelle durable, leurs adoptants et enfant d'adoption ne vivant pas sous le même toit et les parents des adoptants et enfants d'adoption jusqu'au deuxième degré ne vivant pas sous le même toit).

(٢) محمد أحمد عابدين، الشَّهادة في الموادِّ الجنائيَّة والمدنيَّة والشرعيَّة وشهادة الزور، دار الفكر الجامعي، الإسكندريَّة،

١- حماية البيانات المتعلقة بالشاهد، وعدم كشف شخصيته أو محل إقامته من قِبَل الجهات، وبحكم وظيفتهم المُحتفظة بتلك البيانات.

٢- تقديم المشورة في مجال الوقاية من تخصيص فريقٍ أمنيٍّ لمنع أيِّ خطرٍ قد يتعرَّضُ له الشَّاهد هو وأسرته.

٣- تركيب مُعدَّاتٍ تقنيَّةٍ وقائيَّةٍ وتعيين مسئول اتِّصال بين الشَّاهد واللجنة المُكلَّفة بالحماية^(١).

٤- تطوير جهاز إنذار العمليَّة وتقديم المُساعدة النفسيَّة.

٥- منح الدعم المعنويِّ للشَّاهد.

_____ =
١٩٩٠، ص ١٣٥ - ١٦٥.

- (1) L'alinea 1 de l'article 104 du code d'instruction criminel Belge dispose que La Commission de protection des témoins peut, compte tenu des principes de subsidiarité et de proportionnalité, octroyer des mesures de protections ordinaires à un témoin menacé ainsi que, le cas échéant et dans la mesure où ils courent un danger à la suite de ses déclarations faites ou à faire, aux membres de sa famille et autres parents. Les mesures de protection ordinaires peuvent notamment comprendre:
- 1° la protection des données relatives a la personne concernée auprès du service de la population et auprès de l'état civil ;
 - 2° la formulation de conseils dans le domaine de la prévention ;
 - 3° l'installation d'un équipement technique préventif;
 - 4° la désignation d'un fonctionnaire de contact;
 - 5° l'élaboration d'une procédure d'alarme;
 - 6° l'octroi d'une assistance psychologique;
 - 7° l'organisation, à titre préventif, de patrouilles par les services de police;
 - 8° l'enregistrement des appels entrants et sortants;
 - 9° le contrôle régulier des consultations du registre national et/ou la protection des données relatives à la personne concernée;
 - 10° la mise à disposition d'un numéro de téléphone secret;
 - 11° la mise à disposition d'une plaque d'immatriculation protégée;
 - 12° la mise à disposition d'un GSM pour les appels urgents;
 - 13° la protection physique rapprochée et immédiate de la personne concernée;
 - 14° la protection électronique de la personne concernée;
 - 15° la relocalisation de la personne concernée pendant maximum 45 jours;
 - 16° le placement dans une section spécialement protégée de la prison de la personne.

٦- تنظيم دوريات شرطةٍ لحمايته بشكلٍ دوريّ.

٧- تسجيل المكالمات الواردة والصادرة.

٨- تخصيص رقم هاتفٍ سريّ.

٩- تخصيص لوحاتٍ معدنيّةٍ محميّةٍ لترخيص السيّارة.

١٠- تخصيص نظام استدعاءٍ في حالات الطوارئ.

١١- توفير الحماية الإلكترونيّة.

١٢- نقل الشخص المعنيّ لمكانٍ آخرٍ لمدّةٍ لا تزيد عن خمسة وأربعين يوماً.

١٣- الإيداع في قسمٍ خاصٍّ محميٍّ داخل السجن المحتجز فيه الشخص.

ثانياً- الإجراءات الخاصّة لحماية الشُّهود:

أجازت المادّة ١٠٤ من قانون التّحقيق الجنائيّ تطبيقَ بعض الإجراءات الخاصّة لحماية الشُّهود في حالة عدم كفاية الإجراءات العاديّة، وتكون لجنة حماية الشُّهود المُهدّدين هي المُخوّلة بذلك، ويجبُ أن تتخذ إجراءاتٍ أشدّ صرامةً من الإجراءات العاديّة، وذلك إذا كانت الشّهادة في الجرائم المُنظّمة أو من الجرائم المنصوص عليها في القانون الصّادر في ١٦ يونيو ١٩٩٣ بشأن مُواجهة الاعتداءات الخطيرة المُوجّهة للمصالح المحميّة بواسطة القانون الدوليّ الإنسانيّ، وتتمثّل هذه الإجراءاتُ فيما يأتي^(١):

(1) L'article 104- alenia 2. dispose que (En outre, la Commission de protection des témoins peut, compte tenu des principes de subsidiarité et de proportionnalité, octroyer exclusivement des mesures de protection spéciales à un témoin menacé dont la protection spéciale à un témoin menacé dont la protection ne peut être assurée par des mesures de protection ordinaires et dont les déclarations concernent [une infraction telle que visée à l'article 90ter, §§ 2, 3 ou 4, ou une infraction commise dans le cadre d'une organisation criminelle visée à l'article 324bis du Code pénal] et, le cas échéant, aux membres de sa famille ainsi que, dans la mesure où ils courent un danger à la suite des déclarations faites ou à faire, à ses autres parents (L 2003-08-05/32, art. 23, 039; En vigueur: 07-08-2003).

١- نُقَل الشخص المشمول بالحماية إلى مكان إقامة آمنٍ لمدةٍ تزيد على الخمسة وأربعين يوماً طبقاً لإجراءات الحماية العادية^(١).

٢- تغيير هويّة الشاهد المُهدّد، وذلك من خلال إصدار وثائقٍ جديدةٍ باسمٍ ولقبٍ جديدٍ بناءً على قرارٍ من اللجنة الخاصّة بحماية الشهود المُهدّدين، ويكون ذلك في الجرائم الخطيرة التي يغلبُ فيها تعرّض الشاهد للخطر بسبب أدائه شهادته^(٢).

٣- تقديم المساعدات الماليّة والتي يُمكن أن تشملَ حوالاتٍ شهريةً؛ لتأمين احتياجات الشاهد وأسرته، أو تحويل مبلغٍ ماليٍّ لمرةٍ واحدةٍ يُمكن الشاهد المُهدّد من ممارسة أيّ نشاطٍ مُستقلٍّ يُدرُّ عليه دخلاً يُساعده على سدِّ احتياجاته هو وأفراد أسرته^(٣).

ثانياً - موقف التشريعات العربيّة:

سبق وأن ذكرنا أن التشريعات العربيّة لم تُولِ أهميّةً لحماية الشهود مقارنةً بنظيراتها من التشريعات الأجنبيّة، ولكن هناك بعض التشريعات العربيّة التي أعطت قدرًا من الاهتمام لهذه المسألة، مثل التشريعات المغربيّ واللبناني، على عكس تشريعاتٍ أخرى لم تُفرد أيّ نصوصٍ تشريعيّةٍ للحماية الإجرائيّة للشهود المُهدّدين، مثل التشريع الإماراتي والأردني، وسوف نبين ذلك كما يلي:

(1) Selon l'article 104- 2 du code d'instruction criminel Belge (Les mesures de protection spéciales peuvent comprendre: 1° la relocalisation de la personne concernée pour une période de plus de 45 jours;

(2) Selon l'article 104- 1 du code d'instruction criminel Belge (2° le changement d'identité d la personne concerné;)

(3) Voir l'article 104- alenia 3 du code d'instruction criminal Belge qui stipue que (§ 3. La Commission de protection des témoins peut, en tenant compte de la situation spécifique de la personne concernée, octroyer des mesures d'aide financière au témoin menacé qui bénéficie de mesures de protection spéciales.

Les mesures d'aide financière peuvent comprendre :

1° un versement mensuel destiné à assurer la subsistance du témoin menacé ainsi que des membres de sa famille et autres parents qui sont protégés avec lui, et dont certaines parties peuvent être destinées à des fins spécifiques;

2° le versement en une seule fois d'un montant pour démarrer une activité indépendante;

3° une contribution financière spéciale réservée à des fins spécifiques.

- التَّشْرِيعُ الْمَغْرِبِيُّ، التَّشْرِيعُ اللَّبْنَانِيُّ

(١) التَّشْرِيعُ الْمَغْرِبِيُّ:

تضمّن قانون المسطرة الجنائية في المغرب عددًا من النصوص المتعلّقة بحماية الشُّهود والخبراء، حيث نصّت المادّة ٨٢-٦ من هذا القانون على حقّ الشَّاهد أو الخبير في طلب الحماية إذا كانت هناك أسبابٌ جديةٌ من شأنها تعريضُ حياته وحياة أفراد أسرته للخطر. ولكن لا بُدَّ أن يكون الأمرُ متعلّقًا بإحدى الجرائم المنصوص عليها في المادّة ٨٢-٧ من هذا القانون، وهي جرائم الرِّشوة أو استغلال النفوذ أو الاختلاس أو التّبديد أو الغدر أو غسل الأموال أو إحدى الجرائم^(١) المنصوص عليها في المادّة ١٠٨ من هذا القانون، وهي الجرائم الماسّة بأمن الدولة أو الإرهاب، أو جرائم تتعلّق بالعصابات الإجرامية، أو القتل العمد أو القتل بالسّم، وغيرها من الجرائم الخطيرة، وبالتالي فإنّ المُشرّع المغربي اقتصر على توفير حماية للشُّهود في حالة الجرائم الخطيرة فقط دون غيرها من الجرائم.

وتتمثّل أبرزُ تدابير الحماية المُقرّرة للشُّهود في القانون المغربي طبقًا للمادّة ٨٢-٧ منه في الآتي:

١- سماع الشُّهود في جلسةٍ سرّيةٍ.

٢- إخفاء هويّة الشُّهود وتوفير هويّة مُستعارةٍ لهم.

٣- إخفاء عناوين الشُّهود واستبدالهم بمحضر الشرطة القضائية أو المحكمة المُختصة.

٤- تزويد الشُّهود برقم خاصّ بالشرطة القضائية للتواصل وإخضاع هواتفهم للمراقبة.

كما أجاز التَّشْرِيعُ الْمَغْرِبِيُّ الخروجَ على مبدأ تجهيل هويّة الشَّاهد في حالة تعارضه مع ممارسة حقوق الدفاع، وبشرط توفير تدابير الحماية اللازمة، وأن يكون ذلك بموافقة الشَّاهد نفسه أو الخبير، وذلك

(١) تنصّ المادّة ٨٢-٦ من المسطرة الجنائية المغربية على أنه (يحقّ للشَّاهد أو الخبير في أيّ قضيةٍ، إذا ما كانت هناك أسبابٌ جديةٌ من شأنها أن تُعرِّضَ حياته أو سلامته الجسدية أو مصالحه الأساسية للخطر أو لضررٍ ماديٍّ أو معنويٍّ إذا ما أدلى بشهادته أو إفادته، أن يطلبَ من وكيل الملك أو الوكيل العامّ للملك أو قاضي التَّحقيق - حسب الأحوال - تطبيق أحد الإجراءات المنصوص عليها في البنود ٦، ٧، ٨ من المادّة ٧-٨٢ بعده، وذلك بعد بيان الأسباب المذكورة).

طبقاً للمادة ٨٢-٨ من المسطرة الجنائية المغربية^(١).

كما أجازت المادة ٣٤٧-١ من المسطرة الجنائية للمحكمة استخدام تقنيات تجهيل الهوية أثناء المحاكمة، مثل استعمال تقنيات تغيير الصوت أو الاستماع إليه عن طريق تقنية الاتصال عن بُعد، وتقنية الفيديو كونفرانس؛ بشرط أن يكون حضور الشاهد إلى المحكمة من شأنه تعريض حياته أو سلامته هو أو أسرته أو مصالحهم الأساسية للخطر، وأن توجد دلائل على ذلك^(٢).

(٢) التشريع اللبناني:

(١) تنص المادة ٨٢-٧ من المسطرة الجنائية المغربية على أنه يمكن لوكيل الملك أو الوكيل العام للملك أو قاضي التحقيق كلٌ فيما يخصه تلقائياً أو بناءً على طلبه إذا تعلّق الأمر بجريمة الرشوة أو استغلال النفوذ أو الاختلاس أو التّبديد أو الغدر أو غسل الأموال أو إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٠٨ من هذا القانون - أن يتخذ بقرارٍ مُعلّلٍ واحداً أو أكثر من التدابير التالية؛ لضمان حماية الشهود والخبراء:

الاستماع شخصياً للشاهد أو للخبير - إخفاء هوية الشاهد أو الخبير في المحاضر والوثائق التي تتعلّق بالقضية المطلوب فيها شهادة الشاهد أو إفادة الخبير، وذلك بشكلٍ يحول دون التعرف على هويته الحقيقية - تضمين هوية مُستعارة أو غير صحيحة للشاهد أو الخبير في المحاضر والوثائق التي سنقّدم أمام المحكمة بشكلٍ يحول دون التعرف الغير على هويته الحقيقية - عدم الإشارة إلى العنوان الحقيقي للشاهد أو الخبير ضمن المحاضر والوثائق التي تتجز في القضية المطلوب فيها شهادة الشاهد أو إفادة الخبير، وذلك بشكلٍ يحول دون التعرف على عنوانه والإشارة في عنوان إقامة الشاهد أو الخبير إلى مقرّ الشرطة القضائية التي يتم فيها الاستماع إليه أو المحكمة المختصة للنظر في القضية إذا ما كان قد استدعي لأول مرة أمام قاضي التحقيق أو المحكمة، وضع رهن إشارة الشاهد أو الخبير الذي يكون قد أدلى بشهادته أو إفادته رقم هاتفي خاص بالشرطة القضائية؛ حتى يتمكن من إشعارها بالسرعة اللازمة إزاء أيّ فعل قد يهدّد سلامته أو سلامة أسرته أو أقاربه، وإخضاع الهواتف التي يستخدمها الشاهد أو الخبير لرقابة السلطات المختصة بعد موافقة المعني بالأمر؛ ضماناً لحمايته، وتوفير حماية جسدية للشاهد أو الخبير من طرف القوة العمومية بشكلٍ يحول دون تعرّض الشاهد أو الخبير أو أحد أفراد أسرته أو أقاربه للخطر، وإذا كانت تدابير الحماية المذكورة غير كافية يمكن بقرارٍ مُعلّلٍ اتّخاذ أيّ تدبير آخر يُعد ضماناً فعلياً لفائدة مُستحقّ الحماية.

(٢) تنص المادة (٣٤٧-١) من المسطرة الجنائية على أنه إذا كانت هناك أسباب جديّة تؤكّدها دلائل على أنّ حضور الشاهد للإدلاء بشهادته أو مواجهته مع المُتّهم من شأنها أن تُعرّض حياته أو سلامته الجسدية أو مصالحه الأساسية أو حياة أفراد أسرته أو أقاربه أو سلامتهم الجسدية للخطر أو مصالحهم الأساسية، جاز للمحكمة - بناءً على مُلتمس النيابة العامة - أن تأذن بتلقّي شهادته بعد إخفاء هويته بشكلٍ يحول دون التعرف عليه، كما يُمكنها الإذن باستعمال الوسائل التقنية التي تُستعمل في تغيير الصوت؛ من أجل عدم التعرف على صوته أو الاستماع إليه عن طريق تقنية الاتصال عن بُعد.

تضمّن قانونُ مُعاقبة جريمة الاتّجار بالأشخاص اللبنانيّ رقم ١٦٩ لسنة ٢٠١١ نصّوصاً لحماية الشُّهود في جرائم الاتّجار بالبشر، حيث أضاف قسمًا خاصًا بذلك، وهو القسم السابع مُكرّر، وذلك من خلال المواد (370-2, 370-6) التي تضمّنُ التّدابير اللازمة لحماية الشُّهود، كما يلي:

١- تجهيل هويّة الشُّهود، حيث أجاز قانونُ مُعاقبة جريمة الاتّجار بالأشخاص اللبنانيّ في المادّة ٣٧٠-٢ لقاضي التّحقيق عدمَ ذكر هويّة الشَّاهد في جرائم الاتّجار بالبشر، شريطةً أن تكونَ جريمة الاتّجار بالبشر مُعاقبًا عليها بالحبس مدّة لا تقلُّ عن خمس سنوات، وأن يكونَ هناك خشيةً من تعرّض حياة الشَّاهد أو أحد أفراد عائلته للخطر إذا أدلى بمعلوماتٍ حول الجريمة^(١).

٢- الخروج عن مبدأ التّجهيل في حالة التعارض من حقوق الدفاع كما فعل المُشرّع المغربيّ، حيث يحقُّ للمُتهم طبقاً للمادّة ٣٧٠-٣ أن يطلبَ الكشف عن هويّة الشَّاهد، وذلك إذا اعتبر هذا الإجراء أساسياً لممارسة حقوق الدفاع، ويخضع ذلك لتقدير قاضي التّحقيق، ولا يجوز الكشف عن هويّة الشَّاهد إلّا بموافقتِه، وإذا رفض ترتّب على ذلك بُطلان سماع شهادته^(٢).

٣- الاستعانة بالتقنيّات الخاصّة بتجهيل هويّة الشَّاهد، فتتصّ المادّة ٣٧٠-٤ على جواز استخدام تقنيّات

(١) تتصّ المادّة ٣٧٠-٢ من قانون أصول المُحاكمات الجزائيّة اللبنانيّ على أنه لقاضي التّحقيق أن يُقرّر الاستماع إلى إفادة شخصٍ يحوز على معلومات، بصفة شاهدٍ، دون أن يتضمّن المحضر هويّة الشخص المُستمع إليه في حالة توافر الشرطين التاليين: ١- أن تكونَ جريمة الاتّجار بالأشخاص موضوع التّحقيق مُعاقبًا عليها بعقوباتٍ جنائيّة لا تقلُّ عن الاعتقال لمدّة خمس سنوات. ٢- أن يخشى أن يترتّب على الإدلاء بمعلوماتٍ حول الجريمة تهديدٌ لحياة أو سلامة الشخص المُستمع إليه أو عائلته أو أحد أنسابه.

(٢) تنصّ المادّة ٣٧٠-٣ من قانون أصول المُحاكمات الجزائيّة اللبنانيّ على أنه للمُدعى عليه أن يطلبَ من القاضي الواضع يده على القضيّة كشف هويّة المُستمع إليه وفقاً لأحكام المادّة السّابقة، في حالة اعتبار أن هذا الإجراء أساسياً لممارسة حقوق الدفاع، وتقدير هذا الأمر في القانون اللبنانيّ يخضع للسّلطة التقديرية للقاضي، وفي حالة تقدير القاضي توافر شروط طلب المُتهم، فإنه لا يجوزُ الكشف عن هويّة الشَّاهد إلّا بموافقتِه، ويترتّب على عدم مُوافقة الشَّاهد على الكشف عن هويّته بُطلان سماع شهادته، وهو ما قضت به الفقرة الثانية من المادّة ٣٧٠-٣ من قانون أصول المُحاكمات الجزائيّة اللبنانيّ بأنه يُقرّر القاضي - إذا تبيّن له أن شروط الطلب مُتوافرة - أن كشف الهويّة شرطُ مُوافقة الشخص المعنيّ.

خاصةً لتجهيل هوية الشاهد، مثل استخدام تقنيات تجعل صوت الشخص غير قابلٍ للتحديد^(١).

٤- عدم جواز الاعتماد على شهادة الشاهد المجهل في إدانة المتهم، وذلك طبقاً لنص المادة ٣٧٠ - ٥ من ذات القانون.

٥- تجريم إفشاء المعلومات الخاصة بهوية الشاهد: حيث يُعاقب من يفشي معلوماتٍ حول هوية الشاهد طبقاً للمادة ٣٧٠-٦ من ذات القانون؛ بالحبس من سنتين إلى ثلاث سنوات، وبالغرامة من عشرين مليون إلى ثلاثين مليون ليرة لبنانية.

- التشريع الإماراتي، والتشريع الأردني:

على خلاف التشريع المغربي واللبناني نجد التشريعين الإماراتي والأردني لم يُعطيَا أيَّ اهتمامٍ لحماية الشهود، فلم نجد في قانون الإجراءات الجنائية لأيٍّ من هاتين الدولتين نصوصاً تشريعيةً تتكلم عن الحماية الإجرائية للشهود المهددين في الدعوى الجزائية.

(١) التشريع الإماراتي:

بالرجوع إلى قانون العقوبات الإماراتي، نجد في الباب الثالث المتعلق بالجرائم المخلة بسير العدالة؛ أن المادة ٢٣٥ تنص على أنه: "من شهد زوراً أمام سلطة قضائية أو هيئة لها صلاحية استماع الشهود بعد حلف اليمين أو أنكر الحقيقة أو كتم بعض أو كل ما يعرفه عن وقائع القضية التي يُسأل عنها، سواء أكان الشخص الذي أدّى الشهادة شاهداً مقبولاً الشهادة أم لم يكن أو كانت شهادته قد قُبِلت في تلك الإجراءات أم لم تُقبل، يُعاقب بالحبس مدّة لا تقلُّ عن ثلاثة أشهر، وإذا وقع منه هذا الفعل في أثناء تحقيق جنائية أو المحاكمة عنها حُكِمَ عليه بالسجن المؤقت، وإذا نجم عن الشهادة الكاذبة حكمٌ بالإعدام أو بعقوبة السجن المؤبد عُوقِبَ شاهدُ الزور بذات العقوبة".

(١) تنص المادة ٣٧٠-٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني على أنه للمدعى عليه أن يطلب مواجهة الشخص المُستمع إليه وفقاً لأحكام المادة ٣٧٠-٢، وفي هذه الحالة يعود للقاضي أن يقرّر الاستعانة بتقنيات تجعل صوت هذا الشخص غير قابلٍ للتحديد. تُحدّد دقائق تطبيق أحكام هذه المادة بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير العدل.

ونصت المادة ٢٣٥ من ذات القانون على إعفاء الشاهد من العقوبة، إذا كان من المحتمل تعرّضه لضربٍ فاحشٍ يمسُّ بحريّته أو شرفه هو أو أحد أفراد عائلته في حالة إدلائه بالشهادة.

وهنا نلاحظ أنّ المُشرّع الإماراتيّ بدلاً من أن يُوفّر الحماية اللازمة للشاهد المُهدّد بالخطر حتى يستطيع أن يُدليّ بشهادته، ذهب إلى إعطائه الحقّ في تزوير الحقيقة في سبيل حماية نفسه من الخطر الذي يُهدّده، وهو أمرٌ غير مقبول، حيث ذهب القانون الإماراتيّ إلى ترجيح مصلحة الشاهد على حساب قول الحقّ وتحقيق العدالة.

(٢) التّشريع الأردني:

نجد التّشريع الأردنيّ لم يُعطِ اهتماماً لحماية الشهود إلا فيما يتعلّق بقضايا الفساد، فنظّم المُشرّع الأردنيّ مسألة حماية المُبلّغين والشهود والمُخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلّة بهم، كما تضمّن هذا النّظام إنشاءً هيئةً تُسمّى وحدة حماية المُبلّغين والشهود والمُخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلّة بهم، وطبقاً لنظام الحماية في القانون الأردنيّ يتمّ اتّخاذ الإجراءات اللازمة للأشخاص الذين تمّ توفير الحماية لهم، مثل^(١):

١- إخفاء البيانات الشخصية الخاصة بالشاهد، بما في ذلك اسمه وكلّ ما يدل على هويّته.

٢- تغيير أرقام هواتفه الخاصة أو مراقبتها بناءً على طلبٍ من صاحبها.

٣- تغيير محلّ إقامة الشاهد أو مكان عمله أو كليهما بشكلٍ مؤقتٍ أو دائمٍ.

٤- اتّخاذ الإجراءات اللازمة لسلامة تنقل الشاهد.

٥- تزويد الشاهد برقم هاتفٍ للطوارئ ويعمل طيلة اليوم.

(١) انظر: نظام رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٤ الخاص بنظام حماية المُبلّغين والشهود والمُخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلّة بهم والصادر بمقتضى الفقرة (ج) من المادة ٢٣، والمادة ٣٠ من قانون هيئة مكافحة الفساد رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٦ والمنشور على الصفحة ٣١٠٠ من عدد الجريدة الرسميّة رقم ٥٢٨٦ بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٥.

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذه الدراسة توصلنا للنتائج الآتية:

- خلو القانون المصري من أي نصوص صريحة لحماية الشهود، باستثناء بعض نصوص قانون العقوبات وقانون مكافحة الاتجار بالبشر. واكتفى قانون الإجراءات الجنائية بتنظيم بعض المسائل الخاصة بالشهود وكيفية إدلائهم بالشهادة، والعقوبات المقررة في حالة نكولهم عن هذا الالتزام.
- صدور عدة إرهابيات لمشروعات قوانين في مصر، أبرزها مشروع القانون الأخير الصادر في ٣٠ يونيو ٢٠١٥، والذي يمثل اللبنة الأساسية التي تُفصح عن الخطة التشريعية المُراد إنفاذها فيما يتعلق بالحماية الجنائية للشهود.
- حرص المجتمع الدولي على توفير الحماية الجنائية للشهود من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي تُنظم مسألة حماية الشهود، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لعام ٢٠١٠، والاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ٢٠١٠.
- اتجاه العديد من الدول إلى إدخال برامج خاصة بحماية الشهود ضمن قوانينها، مثل القانون الفرنسي، والقانون الأمريكي، والقانون البلجيكي، والقانون المغربي، واللبناني.
- عدم تطبيق برامج حماية الشهود في غالبية الدول العربية على الرغم من تفعيلها على مستوى العالم، ومن هذه الدول الإمارات والأردن.

التوصيات:

- ١- نهيب بالمشروع المصري ضرورة الإسراع في إنفاذ مشروع قانون حماية الشهود والمبلغين والخبراء، مع إدخال بعض التعديلات عليه، مثل:
- أ - وضع تعريفٍ مُحدّدٍ وشاملٍ للشاهد، واقتصار تقديم طلب الحماية على الشاهد، مع شموله لأفراد أسرته المعرضين للخطر، على أن يكونوا مُحدّدين، وتحديد البيانات الرئيسية في الطلب، مثل

الخطر المُحتمل، وتحديد المعلومات محلّ الشّهادة، وهُوِيّة الشّاهد، وغير ذلك من البيانات، مثلما فعل المُشرّع الفرنسيّ والأمريكيّ.

ب- أن يُضاف إلى المشروع المطروح تجريمُ أفعال الإضرار بالشّاهد، أو تسهيل اتّصال الجناة به أو الوصول إليه، أو إمداده بمعلوماتٍ غير صحيحةٍ عن حقوقه القانونيّة؛ بقصد الإضرار به أو الإخلال بسلامته البدنيّة أو النفسيّة أو العقليّة.

ج- إضافة مادّةٍ خاصّةٍ بتدابير الحماية الاجتماعيّة، وتقديم الدعم النفسيّ للشّهود وذويهم أثناء عمليّة الحماية، مثل النقل إلى مكانٍ آمنٍ ورعاية الأطفال والمُسنّين؛ وذلك من أجل مُعالجة الأزمات النفسيّة والعاطفيّة، والإجهاد النَّاجم عن الشّهادة، وتجنّب الأذى الثانويّ.

د- نوصي بإتاحة إمكانيّة النظم من قرار الرّفُض، وتغيير صياغة نصّ المادّة ١١ من مشروع القانون ليسمح بذلك، بحيث تُصبح: "طالب الحماية والمشمول بها إذا رفض طلبه ...".

هـ- وَضَع آليّةٍ واضحةٍ لتعويض الشّهود في حالة الإخلال بتدابير الحماية الخاصّة بهم والذي أدّى إلى تعريضهم وتعديل نصّ المادّة ١٥ الذي يُظهر صراحةً عدم جواز التّعويض عن قرارات السّلطة المُختصّة في شأن منح الحماية أو إنهاؤها.

٢- التوسّع في توفير الحماية الجنائيّة للشّهود في قانون الإجراءات الجنائيّة وقانون العقوبات؛ من خلال اعتبار الشّاهد مُكلّفًا بأداء خدمةٍ عامّةٍ، وجعل صفة الشّاهد ظرفًا مُشدّدًا للعقاب في جميع الجرائم.

٣- دعوة التّشريعات العربيّة بالإسراع لسنّ القوانين الخاصّة بحماية الشّهود، وعلى رأسهم التّشريعات الإماراتيّة والأردنيّة، وتعديل كلّ من قوانين العقوبات والإجراءات الجنائيّة الخاصّة بهم بما يتلاءم مع توفير الحماية اللازمة للشّهود.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- ١- إبراهيم الغماز إبراهيم، الشهادة كدليل إثبات في المواد الجنائية، الطبعة الأولى، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٢.
- ٢- ابراهيم حامد طنطاوي، جرائم الاعتداء على الوظيفة والمال العام، الرشوة والتربح، الطبعة الأولى، المكتبة القانونية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- ٣- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة عشر، الجزائر، ٢٠١٤.
- ٤- أحمد البديري، شرح موجز لبعض جرائم القسم الخاص من قانون العقوبات، بدون دار نشر، بدون سنة نشر.
- ٥- أحمد خالد علي عبد الله البوعينين، حماية الشهود في القضايا الجنائية في ظل القانون القطري والاتفاقيات الدولية، رسالة ماجستير، جامعة قطر، كلية القانون، ٢٠٢٢.
- ٦- أحمد يوسف السولية، المركز القانوني للشاهد في الدعوى الجنائية - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٧- أمين مصطفى محمد، حماية الشهود في قانون الإجراءات الجنائية - دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠.
- ٨- رامي متولى عبد الوهاب إبراهيم، حماية الشهود في القانون الجنائي، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، ٢٠١٥.
- ٩- طایل محمود العارف، ود/ ماجد لافي بني سلامة، حماية الشهود أمام القضاء الجنائي - دراسة مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٥، العدد ١، ٢٠١٨.

- ١٠- عادل حسن علي وآخرون، الحماية القانونية والأمنية للشهود - دراسة مقارنة، مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، الإصدار الخامس، ٢٠٠٦.
- ١١- عبد الرؤوف المهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣.
- ١٢- عبد المجيد لخدازي، حماية الشهود في ظل الاتفاقيات العربية لمكافحة الفساد، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٦.
- ١٣- عماد الحسيني، نفرد بنشر مقترحات مجلس الدول على قانون حماية الشهود.. إلزام وزارة الداخلية بحماية الشاهد وأقاربه حتى الدرجة الثانية.. وعقوبة الإعدام لمن يتعرض للشاهد بإيذاء، مقالة منشورة على موقع جريدة البوابة الإلكتروني، قسم "تحقيقات وملفات"، يوم الثلاثاء الموافق ١٣ مايو ٢٠١٤، <http://www.albawabhnews.com/571>
- ١٤- فوزية عبد الستار، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.
- ١٥- محمد أحمد عابدين، الشهادة في المواد الجنائية والمدنية والشرعية وشهادة الزور، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ١٩٩٠.
- ١٦- محمد السعيد القرعة، الحماية المقررة للشهود أمام المحكمة الجنائية الدولية، بدون دار نشر، ٢٠٢٣.
- ١٧- محمد سالم أبو ستة الشاهين، ضمانات حماية الشهود في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الأردني، مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، العدد الثامن، ٢٠٢٢.
- ١٨- محمود صالح العدلي، استجواب الشهود في المسائل الجنائية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- ١٩- محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٨٨.

٢٠- ناصر راجح الشهراني، الاطار التشريعي لمكافحة الاتجار بالبشر في المملكة العربية السعودية، بحث علمي منشور في المجلة العلمية التابعة لجامعة نايف، العدد التاسع والستون، الرياض، ٢٠٠٠.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Fred Montanino, "unintended Victims of organized crime witness protection, criminal justice policy Review, Vol.2, No. 4 (19871, pp. 392-408.
- 2- Le chapitre Vπ du code d’instruction criminel (De la protection des témoin menaces insère par loi 2002 -07-07/42 ART5ENVIGUEUR20-08-2002).
- 3- Slate Risolon, The Fedyal Witness protection program: Its Evolution and Continuing growing pains, Criminal Justice Ethics, Vol.16, Issue2. Summer/fdall1997.
- 4- Voir le Tire xx I du code de procédure pénal française qui Parl sure Le protection des Témoins. Selon l’article 706-57&706-63.
- 5- Yvon Dandurand & Kristin Farr. A Review of selected witness protection programs ,Report prepared for Research and National coordination, Organized Crime Division, Law Enforcement and Policy Branch, Public Safety Canada ,Report No.001.2010. Parl sure Le protection des Temoins. Selon les article 706-57&706-63.

قائمة المحتويات

المُقدِّمة	٢
المبحث الأول: إطار الحماية الجنائية للشُّهود في التَّشريع المصري	٥
المطلب الأول: ماهية الشَّهادة	٥
المطلب الثاني: موقف التَّشريع المصري من الحماية الجنائية للشُّهود	٨
المبحث الثاني: إطار الحماية الجنائية للشُّهود على المُستوى الدولي	٤٠
المطلب الأول: موقف الاتِّفاقيات الدوليَّة من الحماية الجنائية للشُّهود	٤٠
المطلب الثاني: موقف التَّشريعات المُقارنة من الحماية الجنائية للشُّهود	٢٠
الخاتمة	٣٥
قائمة المراجع	٦١
قائمة المُحتويات	٤٠